مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الرابع عشر - العدد الثاني، ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ / مارس - مايو ٢٠١٢م

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- الفارق النحوي والفارق الدلالي بين أفعال المطاوعة والأفعال المبنية للمفعول
- نظرة في شواهد ابن مالك.. كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح» نموذجاً
- نحو الحكاية في اللغة العربية
- العلامة ف. عبدالرحيم وكتابه (معجم الدخيل)

أولاً: البحوث والدراسات

الفارق النحوي والفارق الدلالي بين أفعال المطاوعة والأفعال المبنية للمفعول

إبراهيم عوض إبراهيم حسين

مدرس اللُّغويات (النَّحْو والصَّرْف والعَروض)

في كلية الآداب ـ جامعة سوهاج

مقدمة:

موضوع هذا البحث هو إبراز أَوْجُهِ الاختلاف النحوي والاختلاف الدلالي، بين الأفعال الدَّالة على المطاوعة، والأفعال المبنية لِمَا لم يسمَّ فاعلها (أو للمفعول)، من أجل الوصول إلى نتيجةٍ، مُؤَدَّاها أنه برغم وجود شَبَهٍ دلاليّ بينهما، لا يجوز إحلال أحد الفعلَيْنِ محلَّ الآخَرِ؛ لأن لكلٍّ منهما سياقاً خاصّاً به.

إنَّ أهمية هذا البحث تتمثل في بعض التشابُهِ بين الفعل المبنيّ للمفعول، والفعل المطاوِع، ومن ثَمَّ يُحِلُّ كثيرٌ من الكُتَّاب والباحثين أحدهما محلَّ الأخَرِ، دون مراعاة الفارق النحوي، ولا الفارق الدلالي بينهما. ومن هنا كانت سطور هذا البحث مُرْتَكَزاً مهمّاً لفَهْم أبعاد الاختلاف بين هذَيْنِ النوعَيْنِ من الأفعال العربية؛ حتى يستطيع المتلَقّي اختيار كلّ فعلٍ، وَوَضْعه في سياقِه المناسب.

أما فيما يتعلق بالصعوبة في هذا البحث، فهو أنَّ المتأمّل للبحث النحوي، قديماً وحديثاً، يجد عدم تركيزٍ على أفعال المطاوعة، إذ لم يخصّصْ لها كبار النَّحْويينَ والصرفيينَ باباً مستقلاً، وإنما أَلْحَقَهَا كثير منهم بباب "التعدي واللزوم من الأفعال"، وكأنهم اضطُرُّوا إلى هذا الصنيع اضطراراً، في أثناء حديثهم عن أنواع الفعل اللازم وصُوَره، فلم يكن ثَمَّةَ مَفَرٌّ من الحديث عن المطاوعة باقتضابٍ، بوصفها من دلالات الفعل اللازم.

من أجل ذلك ينبغي ألا نستغربَ عندما نجد المطاوعة لا تستغرقُ، في الصفحات، عدد أصابع اليد الواحدة، في كثير من أمهات كُتُب اللُّغة والنَّحْو والصَّرْف، سواءٌ أكان ذلك في المتون، أم في الحواشي. ولكنَّ هذا لا يمنعُ من أنَّ "المطاوعة" موضوعٌ صرفيٌّ، حَظِيَ باهتمام النَّحْويين والصرفيين العرب القدماء، فذكروا معنى المطاوعة، وبَيَّنوا أقسامَهَا، وأبنيَتَهَا، وأعطَوْا شواهدَ وأمثلةً على هذه

الأبنية. ولكن من اللافت للنَّظَر حقّاً، حَذْو كثير من علمائنا المتأخرين حَذْو أسلافهم القدماء، في هذا الفعل، فوجدنا كُتُبَهم المَعْنيَّة بتفصيل مسائل النَّحْو، تُهمل الحديث عن المطاوعة وأفعالها إهمالاً واضحاً، اللَّهُمَّ إلا ذِكْر تعريفٍ مقتضبٍ لها.

تمهيد: "كيفية اشتقاق الفعل المبنيّ للمفعول":

ينقسم الفعل، باعتبار فاعله، على قِسْمَيْنِ؛ هما: الفعل المبنىّ للمعلوم، أو الفاعل، والفعل المبنيّ للمجهول، أو المفعول، أو المبنيّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله. وإذا ذَكَرْنَا الفاعل، وهو مَنْ قام بالفعل والحدث، ولم نَحْذِفْهُ لغرضٍ من الأغراض اللفظية والمعنوية – التي سنذكر كثيراً منها في السطور اللاحقة(*) – فلا شكَّ أن الفعل أو المسند، سيكون مبنيّاً للمعلوم، أو للفاعل. والفعل هنا، سواءٌ أكان لازماً أم متعدياً، مسندٌ إلى هذا الفاعل.

أما إذا حُذِف الفاعل، لغرضٍ من الأغراض، فعندئذٍ ننسب الفعل إلى المفعول به (أو: الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر). وفي هذا السياق، ينبغى أن نغيّر في صورة الفعل، وبِنْيته؛ للتفرقة بين المنسوب إلى فاعله الحقيقىّ، والمنسوب إلى غيره.

إذن فعند حَذْف الفاعل، يجب أن تتغير صورة الفعل المبنىّ للمعلوم؛ فإذا كان الفعل ماضياً، فعندئذٍ يجب كَسْر ما قبل الآخِر، وضَمّ كل متحرك قبله؛ نحو: "كُتِبَ"، و"أُكْرِمَ"، و"تُعُلِّمَ"، و"استُخْرِج".

وإذا كان الفعل مضارعاً، فحينئذٍ ينبغى ضَمُّ أَوَّلِه، وفَتْح ما قبل آخِرِه؛ مثل: "يُكْتَبُ" و"يُكْرَمُ"، و"يُتَعَلَّمُ"، و"يُسْتَخْرَجُ". أما فعل الأمر، فلا يُبْنَى للمفعول أبداً؛ لأنه لا يكون إلا للمخاطَب، والمبنيّ للمفعول غائب.

هذه هي القاعدة العامة، التى تنطبق على كثيرٍ جدّاً من أفعال العربية، التي ليس قبل آخِرِها حَرْفُ علة. فإذا أُرِيدَ بناء الفعل الماضي، الذي قبل آخِرِه ألف،

(*) يُنْظر: هامش " من أهم الأغراض المعنوية، التى يُحذف لأجلها الفاعل.

للمفعول، ولم يكن سداسيّاً، فيجب قَلْب هذه الألف ياءً، كما يجب في الوقت نفسه، كَسْر كل حرف متحرك قبلها؛ نحو: " قِيلَ "، و" اخْتِيرَ "، و" اقْتِيدَ ". وإن كان هذا الماضي سداسيّاً، أي أن بِنْيته على ستة أحرف، فعندئذٍ تُقلب ألفه ياءً أيضاً، وتُضَمّ هَمْزة الوصل في أوَّله، مع الحرف الثالث فيه، ثم يُكسر ما قبل الياء (المنقلبة عن ألف)؛ مثل: " اُسْتُخِيرَ "، و" اُسْتُمِيحَ ".

ولأنَّ أَمْن اللبس ضرورة مُلِحَّة، وغاية كبرى، تنشدها كل لغة إنسانية، وجدنا لغتنا العربية تَكْسِرُ أول الفعل الماضي الثلاثيّ الأجوف، إذا كان مضموم الأول، ومسنداً إلى ضمير رَفْع متحرك، في صيغة البناء للمعلوم، فنقول في " رُمْتُ الخير"، و" قُدْنَا الجَيْش ": " رِمْتُ الخَيْرَ "، و" قِدْنا الجَيْشَ ".

وفي السياق عينه، إذا كان الفعل الماضي الثلاثي الأجوف، مكسور الأول ومسنداً إلى ضمير رَفْع متحرك، في حالة البناء للمعلوم، فعندئذ تلجأ اللغة، إلى مخالفة حركة أَوَّلِه، منعاً لِلَّبْسِ، بين المبنى للمعلوم، والمبنى للمفعول، فتضم هذا الحرف الأول، ومن ثَمَّ نقول في: "بِعْتُهُ الدارَ"، و" نِلْتُهُ بمعروفٍ ": " بُعْتُ الدار "، و" نُلْتُ بمعروفٍ ". وأخيراً إذا كان الفعل مضارعاً، وقبل آخِرِه حرف مَدّ، فيجب قَلْب حرف المد ألفاً؛ مثل: "يُقَالُ"، و" يُسْتَطَاع "(١).

" المطاوعة " وصِيَغها ":

ترد " المطاوعة " في اللغة بمعنى الموافقة والقَبُول. أما في اصطلاح النحويين والصرفيين، فَتَعْنِي: تأثُّر فعل لازم بفعلٍ متعدٍّ، متفقٍ معه في الاشتقاق؛ نحو قولك: كَسَرْتُ الإناء فانكَسَرَ.

والمطاوعة هي قَبُول الأثر، أى حصوله من فاعل فعل ذى علاج محسوس إلى

(١) يُرَاجع: جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، ص ٤١، ٤٢، طبعة دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

فاعل فعل آخَرَ، يُلاَقِيهِ في الاشتقاق. وهذا التعريف يشترط العلاج الحسيّ، وتلاقِي الفعلين في الاشتقاق، فإن حَصَلَ الأثر بلا مُلاَقاة في الاشتقاق، فإن الفعل لن يكون مطاوِعاً؛ كـ " ضَرَبْتُهُ فَتَأَلَّمَ ". وخرج بالمحسوس غيره، فلا يُقال: " عَلِمْتُ المسألة فانعَلَمَتْ "، لعدم العلاج بالمحسوس"(١). هذا، والأصل في فعل المطاوعة، أن يُعطف عليه بالفاء؛ لأن المراد هو إفادة السببية، وهو لا يكون، في الغالب، إلا بالفاء(٢).

إن " المطاوعة " تَرِدُ خِلاَف التعدية، إذ تُفْقِد المطاوعة الفعل قُدْرته على نَصْب المفعول به، ومن ثَمَّ تجعل المتعديَ لازماً؛ نحو: " أَفْطَرَ"، و" أَكَبَّ "، و"أَقْشَعَ"، فهذه أفعال لازمة، مطاوِعة للأفعال المتعدية: " فَطَّرَ، و" كَبَّ "، و" قَشعَ ".

ومما تنبغي الإشارة إليه هنا، أنَّ في المطاوعة يدلّ أحد الفعلَيْنِ، المتلاقِيَيْنِ في الاشتقاق، عن تأثير، ويدل الآخَرُ على قَبُول فاعله لذلك التأثير. ففي قولنا: "مَدَدْتُهُ فامتدَّ "، نجد أن الفعل الأول (مَدَدْتُ) يُسَمَّى " مطاوَعاً "، بفتح الواو؛ لأن الفعل الثاني (اِمْتَدَّ) طاوَعَهُ، ومن ثَمَّ يُسَمَّى هذا الفعل الثاني " مطاوِعاً "، بكسر الواو، على صيغة اسم الفاعل.

وما كان هذا هكذا، إلا لأنَّ الفعل الثاني لَمَّا قَبِلَ الأثر، صار مطاوِعاً للأول، ولم يمتنع عليه. والمطاوع في الحقيقة هو المفعول به، الذي صار فاعلاً، نحو قولك: "مَدَدْتُ الحَبْلَ فامتَدَّ " [الحَبْلْ]، فـ " الحبل " هو المطاوع، لكنهم سَمُّوا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً.

"قِسْما المطاوع"

الفعل المطاوع قِسْمَان، أحدهما: قِسْم يجوز تَخَلُّفه، ويكون فيما يتخلَّله

(١) يُرَاجع: حاشية الصبان على شَرْح الأشموني ٢ / ٨٩ حاشية.

(٢) يُرَاجع: البرهان في علوم القرآن، للزركشي ٤ / ١٤١.

الاختيار؛ كما في قولك: "عَلَّمْتُهُ فما تَعَلَّمَ". والآخَر: قِسْم لا يجوز تخلُّفه، ويَرِدُ فيما لا يتخلَّله اختيار، أى أنه خِلاف القِسْم الأول، في هذا. وتأسيساً على هذا، لا يمكن القول: "كَسَرْتُ الزُّجَاج فلم ينكسر"، إلا مجازاً، على معنى: أَرَدْتُ كَسْرَهُ فلم ينكسر. ولاشك في أنَّ فاعل الفعلين يختلف، في كلّ قِسْم منهما.

وفي هذا السياق، يعد "المُبَرِّد" أول مَنْ فرَّقَ بين نوعَيْنِ من المطاوعة؛ أحدهما: "مطاوعة حقيقية". والآخَر: "مطاوعة غير حقيقة". ذلك لأن قولك: "نَاوَلْتُهُ فتناوَلَ" ليس كقولك: "كَسَرْتُهُ فانكسَرَ"؛ لأنك لم تُخْبر في قولك: "انكسر" بفعل منه على الحقيقة. وأنت إذا قلت: "ناوَلْتُهُ فتناوَلَ"، فإنك تُخبر أنه قد فعل على الحقيقة ما أردتَ منه، وهذا كقولك: "أَدْخَلْتُهُ فَدَخَلَ"[1]. وتأسيساً على هذا، فإن المطاوعة الحقيقة ليست ممكنة، إذا كان المسند إليه جماداً، نحو: "انكسَرَ الزُّجَاج"، و"انفتح الباب"، و"تجمَّد الماء".

"صِيَغ المطاوعة" أو "أبنيتها":

إن أبنية أفعال المطاوعة في اللغة العربية متعددة. ولكنّ البحث سَيَعْرِضُ هنا لأبرز أربع صِيَغ؛ هى: "انْفَعَلَ"، و"افْتَعَلَ"، و"تَفَعَّلَ"، و"تَفَعْلَلَ".

تستعمل صيغة "انْفَعَلَ" لبيان المطاوعة من الفعل الثلاثي العِلاجي (أي الذي يدل على بَذْل جهد ما، عند إيقاع حدَثِه) بشرط أن يكون الفعل الذي يأتي مطاوعاً له متعدياً، نحو: "كَسَرْتُهُ فانكسر". وقد يجيء وَزْن "انفعَلَ" مطاوعاً لـ "أَفْعَلَ" قليلاً؛ مثل: "أغلقتُ الباب فانغلق"[2].

أما صيغة "افْتَعَلَ" فيطّرد قياس المطاوعة لها، من كل فعل ثلاثي متعدٍّ، إذا

(١) يُرَاجع: المقتضب ١/ ٢١٦، ٢١٧.

(٢) يُرَاجع: أفعال المطاوعة في العربية والعبرية "دراسة مقارنة" فولفديترش فيشَرْ" "دراسات عربية وسامية" للباحث سعيد سيد عبد الرحيم مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية، المحرر: الدكتور محمود فهمي حجازي، مركز اللغة العربية، في جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٤٨١، ٤٨٢.

أُرِيدَ الدلالة على أصل فعلها المتعدي، مثل: " حَبَسْتُ الماء فاحتبس ". وكذلك يطَّرد هذا القياس للمطاوعة، من كل فعل ثلاثيّ متعدٍّ، دالٍ على معانٍ حسيّة، إذا كانت فاؤه حرفاً من أحرف "ولنمر". وقد تَرِدُ صيغة " اِفْتَعَلَ " لمطاوعة " أَفْعَلَ " قليلاً؛ نحو قولك: " أَشْعَلْتُهُ فاشتعل. كما قد تَرِد لمطاوعة " فَعَّلَ "، نحو قولك: " عَدَّلتُ الرُّمْح فاعتدَلَ"(١).

وأما الصيغة الثالثة؛ وهي "تَفَعَّلَ"، فَتَرِد لمطاوعة " فَعَّلَ "؛ نحو قولك: "كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ". ويطَّرد قياس المطاوعة لصيغة "تَفَعَّلَ"، من كل فعل ثلاثيّ مضعّف العَيْن، سواءٌ أكان تضعيف العَيْن للتعدية أم لا. أما الصيغة الرابعة، فهي "تَفَعْلَلَ"، وقياس هذا البناء (تَفَعْلَلَ) هو مطاوعة بناء "فَعْلَلَ"، وما أُلْحِقَ به، كما في قولك: "دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ"(٢).

لقد استهلَّ "سيبَوَيْهِ" باب المُطَاوعة، بقوله: "هذا باب ما طاوع الذي فِعْله على "فَعَلَ"، وهو يكون على "انْفَعَلَ" و"افْتَعَلَ:. وذلك قولك: "كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ"، و"حَطَمْتُهُ فَانْحَطَمَ"، و"حَسَرْتُهُ"، و"شَوَيْتُهُ فَانْشَوَى" ... و"صَرَفْتُهُ فَانْصرفَ"، و"قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ". "(٣).

والمتأمّل لِصيَغ المطاوعة في اللغة العربية، يجد أنها لم تُستحدَثْ لكي تعبّر عن الأفعال المبنية للمفعول، أو لكى تحلَّ محلها. ولعلَّ دليل الصّحَّة اللغوية على هذا، أننا نجد من صِيَغ المطاوعة ما يسير جنباً إلى جنب مع صِيَغ البناء للمفعول، منذ أقدم العصور، حتى إنه قد وَرَدَ في أفصح نَصٍّ لغويٍّ عربيٍّ، في القرآن الكريم؛

(١) يُرَاجع: المرجع السابق، ص ٤٨٣، ٤٨٤.

(٢) يُرَاجع: أفعال المطاوعة في العربية والعبرية "دراسة مقارنة"، للباحث: سعيد سيد عبد الرحيم، رسالة دكتوراه مخطوطة في كلية الآداب، في جامعة القاهرة، ١٩٩٤م، ضِمْن كتاب: فولفديترش فيشر "دراسات عربية وسامية" مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية، المحرر: الدكتور محمود فهمي حجازي، مركز اللغة العربية، في جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٤٨١، ٤٨٢.

(٣) الكتاب ٤ / ٦٥ (طبعة هارون).

في قوله جلَّت قُدْرته: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ﴾ [سورة "التكوير" ٨١ / الآيتان الأولى والثانية].

أولاً: " الفارق النحوي بين أفعال المطاوعة والأفعال المبنية للمفعول "

بدايةً لابُدَّ من الإشارة، بصورة موجزة، إلى أبرز أَوْجُهِ الشَّبَهِ والاتفاقِ بين صِيَغ المطاوعة، وصِيَغ البناء للمفعول، التي تتمثل في الاستغناء عن ذِكْرِ الفاعل، في الفعل المبنيّ للمفعول، بَيْدَ أنَّه يُفهم ويُلحظ فيه. أما صيغة المطاوعة فَتَرِدُ على طريقة البناء للمعلوم (أو البناء للفاعل) دون البناء للمفعول؛ لأن فاعلها يدل على التأثر.

ويرى الدكتور " تمَّام حَسَّان " أنَّ ممَّا يقع لفاعلٍ، ولا يقعُ على مفعول أبداً، "الفعل المطاوع"، بالرغم من بنائه للمعلوم؛ إذ إنَّ البناء للمعلوم ليس دليلاً على أنَّ الفاعل قد أَوْقَعَ الحدث. وليس البناء للمفعول دليلاً على معاناة الحدث دائماً؛ لأنَّ ما ينوبُ عن الفاعل، قد يكون ظرفاً، وقد يكون مجروراً بالحرف(١).

هذا، وذهب الدكتور " محمود عبد السلام شرف الدين " إلى أنَّ الإسناد في أفعال المطاوعة، هو إسناد الأفعال إلى المفعول حقيقةً؛ كما في قولك: " تكسَّرَ الحديدُ"، و"انبرَى القلمُ"، و" امتدَّ الحَبْلُ "، بصيغ المطاوعة الثلاث: " تَفَعَّلَ "، و" انْفَعَلَ "، و" افْتَعَلَ ". "وعلى الرغم من أنَّ النحويين يُعْربون الاسم المرفوع، بعد الأفعال التي من هذه الصيغ، فاعلاً، فالمعنى هو على المفعولية، مما يُؤْذِنُ بمدى التوفيق الكبير الذي أصابَهُ " سِيبَوَيْهِ " بمصطلحه "المفعول المرفوع". "(٢).

وفي السياق نفسه، ذكرت الباحثة " منال محمد إبراهيم مهدي "، أن الذي يجمع بين الفعل اللازم؛ مثل: "مَرِضَ مُحَمَّدٌ"، والفعل الملازم لهيئة البناء للمفعول؛ نحو: "زُكِمَ عَلِيٌّ"، والفعل المطاوع؛ مثل: "انقطعَ الحبلُ"، والفعل

(١) يُرَاجَع: ضَوَابط التوارد (مقالة في كتابه: مقالات في اللغة والأدب)، ص ١٥٨.

(٢) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة " دراسة تفسيرية"، الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧ م، ص ١٤١.

المبنيّ للمجهول النظاميّ؛ نحو: " قُطِعَ الحبلُ " – هو كَوْن المسند إليه، في حقيقته المعنوية، مفعولاً به. وتتعدد صور الفعل الشكلية ما بين: (مبنيّ للمعلوم:– لازم – مطاوع)، و (مبنيّ للمفعول:– ملازم لهيئة البناء للمفعول – المبنيّ للمفعول النظامي)، مما يؤدي إلى تبايُن التركيب بين البِنْية الدّلالية والشكلية، بما تَحْويه من تركيب صَوْتي وصَرْفي ونَحْوي(١).

إنَّ المفعول المنصوب في حالة بناء الفعل للمعلوم، أو الإسناد إلى الفاعل؛ كما في قولك: كَسَرَ الولدُ القَلَمَ، يصبحُ مرفوعاً في حالة بناء الفعل لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، أو إسناده للمفعول؛ نحو قولك: كُسِرَ القَلَمُ. والحال نفسها في حالة المطاوعة، إذ يمكنُكَ القول: كَسَرَ الوَلَدُ القَلَمَ فانكسَرَ [القَلَمُ].

ومن اللافت للنَّظَر في تركيب المطاوعة، إسنادُ الفعل إلى ما لا يصحُّ أنْ يُسند إليه، على سبيل الحقيقة، فهو يُسند إليه على سبيل المجاز؛ كما في تركيب: انكسَرَ الزجاجُ، إذ إنَّ الفعل "انكسَرَ" لا يصحُّ أنْ يُسند إلى "الزجاج" حقيقةً، بل مجازاً(٢).

أمَّا في تركيب البناء للمفعول، فمن الداعي للتأمُّل أنَّ الفاعل لا يُحَدَّدُ، ولا يُلْغَى تماماً، ومِنْ ثَمَّ نستطيع تحديده، بشكل عامٍّ. ففي قولك: "قُتِلَ زَيْدٌ "، أو "أُكلَت التفاحَةُ"، قد يكون الفاعل الحقيقى المنطقى إنساناً أو حيواناً. وفي قولك: "افْتُرِسَ الحَمَلُ"، قد يكون هذا الفاعل الحقيقى المنطقى حيواناً، على حين أنه قد يكون إنساناً؛ في قولك: حُسِدَ عَمْرٌو "، و: "حُكِمَ على بَكْرٍ بالإعدام". أما في قولنا: تُوُفي الأميرُ "، فالفاعل المُتَوَفي هو "الله" جَلَّت قُدْرته(٣).

(١) يُرَاجَع: صِيَغ البناء للمجهول والمطاوعة في القرآن الكريم وفي التوارة "دراسة لغوية مقارنة"، ص ٢٣٥.

(٢) تُنظر: صيغ البناء للمجهول والمطاوعة في القرآن الكريم وفي التوراة " دراسة لغوية مقارنة "، لمنال محمد إبراهيم المهدي، ص " ب " [المقدمة].

(٣) يُنظر: اتجاهات معاصرة في دراسة النحو المقارن للغات السامية، للدكتور صلاح الدين صالح حسنين، ص ٢٣٤، ٢٣٥ (مقالة منشورة في مجلة علوم اللغة، العدد الأول، ٢٠٠٠م).

وهنا تنبغى الإشارة إلى أنَّ التوارد يعد من ظواهر المفردات المعجمية، وهذا يعني أن مفرادات المعجم تنتظم في طوائف، يتوارد بعضها مع بعض، ويتنافر مع بعضٍ آخَرَ. وبناءً على هذا، ليس من المقبول القول: "انكَسَرَ الخَيْطُ"؛ لأنَّ في الخَيْط من المرونة، ما يَحُولُ بينه وبين الوَصْف بالكسر(١).

ويبدو لي أنَّ إسناد فِعْل الكسر إلى الخَيْط، لا يصحُّ، لا على سبيل الحقيقة، ولا على سبيل المجاز.

أما أهم الفوارق بين الفعل المطاوع، والفعل المبنيّ للمفعول، فَفَرْقٌ معنويٌّ؛ يتمثل في تضمُّنِ صيغة الفعل المبنيّ للمفعول معنى الفاعلية، بخلاف صيغة الفعل المطاوع، التى لا تتضمنُ مثل هذا المعنى؛ كما يتضح في مثالَىْ: "كُسِرَ الكوبُ"، و "انكسَرَ الكوبُ"، إذ يُفادُ من المثال الأول، أنَّ هناك فاعلاً معنويّاً، هو مَنْ قام بالكسر. أما في المثال الثاني، فلا يُفادُ أن هنالك مثل هذا الفاعل، فصيغة الفعل المطاوع، لا تتضمنُ معنى الفاعل الحقيقي، بل تتضمنُ معنى حدوث الأثر(٢).

إنَّ "المطاوَعة" تُفيد الأثر، وانعكاسه على الفعل. وإذا كان مثال: " كُسِرَ الزُّجاج " يفيد أن هناك كاسراً للزُّجاج، وهو الفاعل على الحقيقة، فإنَّ الفاعل في " المطاوَعة " لا يُفْهَمُ من سياق الجملة؛ لأن صيغة الفعل المطاوع لا تتضمن الإشارة إلى معنى الفاعل الحقيقي، بل تتضمن معنى حدوث الأثر.

(١) يُنظر: البيان في روائع القرآن، للدكتور تمام حسان ١ / ٩٠ (طبعة عالَم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م).

(٢) يُراجع: أفعال المطاوعة في العربية والعبرية " دراسة مقارنة "، للباحث: سعيد سيد عبد الرحيم، رسالة دكتوراه مخطوطة في كلية الآداب، في جامعة القاهرة، ١٩٩٤م، ضِمْن كتاب: فولفديترش فيشر "دراسات عربية وسامية" مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعات المصرية. المحرر: الدكتور محمود فهمي حجازي، مركز اللغة العربية، في كلية الآداب – جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٤٨٠.

هذا، وتذهب الباحثة " منال محمد إبراهيم مهدي " إلى أنَّ في جملة مثل: " تعلَّمَ مُحَمَّدٌ الفِقْهَ "، يصبح المقصود أن مُحَمَّداً تأثر بالفِقْهِ؛ أى: اكتَسَبَ الفِقْهَ. وتؤكد الصيغة إبراز حدوث الفعل، ومَنْ تأثَّر به، دونَ إعارة أىّ اهتمامٍ لوجودِ فاعلٍ حقيقيٍّ، أو لا، أو حتى الإشارة إليه(١).

والحق أنني لا أستطيع التسليم بكلام الباحثة هنا، إذ يبدو لي أنَّهُ لم يحدث حَذْفُ الفاعل، في الفعل المطاوع (تَعَلَّمَ)، ولكنّ الذي حَدَثَ هو أنَّ الفعل أُسْنِدَ إلى اسم، يحدّده الدَّوْر الدلالي، وقيود الاختيار. وعندما نقول: " تَعَلَّمَ مُحَمَّدٌ الفِقْه "، فإنَّ هذا يَعْنى أن " مُحَمَّداً " أَنْهَى تعليمه للفِقْهِ.

ومِمَّا هو حقيقٌ بالذّكْر، في حالة البناء للمفعول والمطاوعة، أننا نلاحظ أنَّ كلتا الجملَتَيْنِ معدومة الفاعل المنطقيّ، لكنهما ليستا معدومَتَيِ المسند إليه. ففي حالة البناء للمفعول يَحِلُّ محلَّ الفاعل الحقيقيّ المنطقيّ، المفعولُ المنطقىُّ، في صورة (نائب الفاعل)، والفاعلُ النحوي، في حالة المطاوعة.

وفي هذا السياق، ينصُّ بعض الباحثين على أن فاعل الفعل المطاوع، هو فاعل من الناحية الشكلية فحسب. وهنا يبدو لي أنَّ كلمة "شَكْلية" قد تكون راجعةً إلى وَصْف المتأخرين من علماء اللغة والنَّحْو، لقواعد النحو، بأنها "قواعد شكلية"، أي قواعد تجريدية؛ كما في قاعدة النحو، التي تقول: "إنَّ الفاعلَ اسمٌ أُسْنِدَ إليه فِعْلٌ "؛ فهذه قاعدة تجريدية، يجب أن تُطَبَّق على كُلّ اسمٍ أُسْنِدَ إليه فِعْلٌ. وتأسيساً على هذا فإنَّ الفاعل في "المطاوعة" ليس مفعولاً، ولا فاعلاً شكلاً، أي: في الظاهر فحسب؛ لأن الفاعل الحقيقي، في صيغة المطاوعة، يدل على التأثر، كما في قولنا: مَدَدْتُ الحَبْلَ فامتدَّ [الحَبْلُ]، إذ يدل على تأثر الحَبْل بالمَدّ.

(١) تُرَاجع: صيغ البناء للمجهول والمطاوعة في القرآن الكريم وفي التوراة، "دراسة لغوية مقارنة" ص " ب" [المقدمة].

لقد كان "الزُّجاج" مفعولاً به، في التركيب الأصلي، الأساس: (كَسَرْتُ الزُّجَاجَ)، ثم صار فاعلاً، في الشكل أو الإعراب، في تركيب المطاوعة المحوَّل: (فانكسَرَ الزُّجاجُ). وتأسيساً على هذا، لا نكادُ نجدُ البناء للمفعول، في صيغة المطاوعة، فلا يُقال: انكُسِرَ، ولا انفُتِحَ. أما الفاعل في صيغة البناء للمفعول، فمحذوفٌ لغرض من الأغراض(*).

هذا، وقد وَرَدَتْ أمثلة في اللغة العربية، تحتوي على الفاعل (أو المنفّذ) بشكل غير مباشر؛ كما في قوله جَلَّ شأنه: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [سورة "هود" ١١/ الآية الأولى]، وقوله عزَّ اسمه: ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [سورة "الأنعام" ٦/ من الآية ١٠٦]، فالفاعل الحقيقي (أو المُنَفّذ) يُحذف بعد كلّ فعل مبنيّ للمفعول، في المواضع الثلاثة،

(*) من أهم الأغراض المعنوية، التي يحذف لأجلها الفاعل؛ ما يأتي:

– العِلْم به؛ كما في قوله جَلَّ شأنه: ﴿خُلِقَ الإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُرِيكُمْ آيَاتِي فَلاَ تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [سورة "الأنبياء" ٢١/ الآية ٣٧].

– الجهل به؛ كما في قوله جَلَّتْ قُدْرته: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [سورة "غافر" ٤٠/ من الآية ٣٧].

– الإبهام؛ وهو أنك تعرف الفاعل، ولكنك تقصد إخفاءَه وسَتْرَه، خوفاً عليه؛ كقولك: ضُرِبَ خالدٌ.

– التعظيم؛ كما في قوله جلَّتْ قُدْرته: ﴿كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً﴾ [سورة "الفجر" ٨٩/ الآية ٢١].

– التحقير، وذلك إذا كان المفعول جليل القَدْر، كقولك: "طُعِنَ عُمَرُ"، و"قُتِلَ الحُسَيْن"، و"أُوذِيَ بلالٌ".

– مراعاة غرض السامع، وذلك إذا لم يكن للسامع غرضٌ، ولا هدفٌ، من ذِكْر الفاعل، بل يكون متعلقاً بالمفعول ليس غَيرُ، ولأن الفاعل لا يهمُّهُ في شيءٍ. [يُراجع: المبنيّ للمجهول ودلالته في القرآن الكريم، للدكتور شرف الدين الراجحي، طبعة دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ٢٣، ٢٤].

– الإبهام؛ كما في قوله جَلَّ ثناؤه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [سورة المجادلة ٥٨/ من الآية الحادية عَشْرة]، حيث إن الفاعل هنا ليس بذى أهمية؛ وإنما المهم هو الحدث، فالمهم هو طَلَبُ التفسُّح في المجالس.

المذكورة في هاتَيْنِ الآيتَيْنِ الكريمتَيْنِ، ويَحلّ محلَّه الدَّوْر الدلالي اللاحق لهذا الفعل، ولكنه يُفهم من خارج سياق الجملة(١).

أما في تركيب المطاوعة، فيذهب الدكتور "صلاح الدين صالح حسنين" إلى أن الفاعل (أو المُنَفّذ) يُحْذَفُ أيضاً، ويُسند الفعل إلى الدَّوْر الدلالي اللاحق له كذلك. ولكنَّ الفاعل (أو المنفّذ) لا يُفهمُ من خارج سياق الجملة هنا، بل الذي يحدث، أن الدَّوْر الدلالي الذي يُسند للفعل، هو دَوْر المتأثر. وعندما يُسند للفعل، فإنَّ المتأثر ينعكس على الفعل. وهذا يَعْني أنَّ الفعل المطاوع يفيد حدوث الأثر؛ كما في قولك "كَسَرَ زيدٌ الزجاجَ فانكسَرَ الزجاجُ"، أي أنه حدث تأثر للزجاج بالكسْرِ(٢). ويبدو لي أن صيغة "انكسَرَ" لا تتطلبُ مُنَفّذاً، وإنما تتطلب متأثراً.

والحقُّ أنني لست مطمئناً إلى كثيرٍ ممَّا ذهب إليه الدكتور "صلاح الدين صالح حسنين"؛ إذ يبدو لي أنَّ الفاعل الحقيقيّ (أو المُنَفّذ) يُلْمَحُ في صيغة البناء للمفعول، ولكنه لا يُلْمَحُ في بناء المطاوعة. ففي قولنا: "كُسِّرَ الحديدُ"، و"تَكَسَّرَ الحديدُ"، نجد أنَّ كِلاَ الفعلَيْنِ (كُسِّرَ، وتَكَسَّرَ) مسندٌ إلى "الحديد". ولكنْ بينهما فارق نَحْوِيٌّ، وفارق دلاليّ. يتمثل الفارق النحوي بينهما في أننا نجد في قولنا: "كُسِّرَ الحديدُ"، الحديدَ: نائبَ فاعلٍ. أما في "تَكَسَّرَ الحديدُ"، فالحديد فاعلٌ على الحقيقة، وليس فاعلاً شكليّاً، من الوِجْهة الإعرابية فحسب، كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين(٣).

(١) تُراجع مقالة: اتجاهات معاصرة في دراسة النحو المقارن للغات السامية، للدكتور صلاح الدين صالح حسنين (مجلة علوم اللغة، العدد الأول، ٢٠٠٠م)، ص ٢٣٥.

(٢) تُراجع: المقالة السابقة، ص ٢٣٥.

(٣) يُنظر: على سبيل المثال أفعال المطاوَعة في العربية والعبرية "دراسة مقارنة"، للباحث سعيد سيد عبدالرحيم، ص ٤٧٩، والإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة "دراسة تفسيرية"، للدكتور محمود عبدالسلام شرف الدين، ص ١٤١، وصيغ البناء للمجهول والمطاوَعة في القرآن الكريم وفي التوراة "دراسة لغوية مقارنة"، للباحثة منال محمد إبراهيم مهدي، ص "أ" [المقدمة].

أما الفارق الدلالي بينهما، فيتمثَّلُ في أنَّ المثال الأول " كُسِّرَ الحديدُ " يفيد أن شخصاً ما كَسَّرَ هذا الحديدَ. أما مثال المطاوعة " تَكَسَّرَ الحديدُ "، فيفيد حدوث تكسير للحديد؛ أي أنَّ التكسير انعكس على الحديد، ومن ثَمَّ فقد وَقَعَ بالفعل.

ثانياً: " الفارق الدلالي بين أفعال المطاوعة والأفعال المبنية للمفعول " :

عندما يعبّرُ القائل بصيغة الفعل المطاوع، فيقول " انفَتَحَ البابُ "، فلاشكَّ أنه يعبر بذلك عن معنى، لا تدلُّ عليه دلالته الدقيقة، كلٌّ من صيغة المبنيّ للمعلوم (فَتَحَ البابَ) ولا صيغة المبني للمفعول (فُتِحَ البابُ). ويتضح الفارق في الدلالة على المعاني المختلفة، عند استعمال الفعل، في سياقات متنوعة(١). فإذا قلنا: "فَتَحَ مُحَمَّدٌ البابَ، فهذا خبرٌ لِمَنْ يَهُمُّهُ أن يعرف مَنْ الذي فَتَحَ الباب. وإذا قلنا: "فُتِحَ البابُ"، فقد يكون الخبر موجَّهاً أيضاً إلى سامع أو متلقٍّ، يَهُمُّهُ أن يعلم شيئاً عن الفاعل، ولكنَّ المتكلم يُخبره بأنه يعرف ذلك الفاعل، ولا يريدُ أن يذكره، لغرضٍ من الأغراض.

أما إذا قيل: "انفَتَحَ البابُ"، فيذهب الدكتور "عبد العزيز شرف" إلى أنَّ هذه حالةٌ جديدة، ليست بهذه، ولا تلك. إنها حالة إنسان ينتظر فَتْحَ البابِ، ولا يَعْنيه مَنِ الذي فَتَحَهُ، كما لا يَعْنيه أن يقول له المتكلم إنه يجهله، أو يسكت عنه، ومِنْ ثَمَّ يؤدي المعنى المطلوب، بغير خَلْطٍ بين الحالات التي ينتظر فيها المتلقّى خبراً عن فاعلِ الفتح، معلوماً كان، أو مجهولاً، أو مسكوتاً عنه، أو مجهولاً، أو مسكوتاً عنه، مع عِلْم السامع به؛ تعمُّداً لإخفائه، أو لإهماله(٢).

ويبدو لي أنَّ الدكتور "عبد العزيز شرف" قد وَهِمَ هنا، عندما ذهب إلى أنَّ

(١) تُنظر مقالة: الإعلام ولغة الحضارة (مقالة منشورة في مجلة اللسان العربي، المجلد الحادِيَ عَشَرَ، الجزء الأول، الرباط، المغرب، ١٩٧٤م) ص ٣٧٨، ٣٧٩.

(٢) تُراجَع: المقالة السابقة، ص ٣٧٩.

تركيب المطاوعة "انْفَتَحَ البابُ" يعني أن إنساناً ينتظر فَتْحَ الباب؛ لأن هذه الجملة تعني أن البابَ أصبح مفتوحاً بالفعل، إذ إنَّ "المطاوعة" تفيد الأَثَرَ. والأَثَرُ هنا هو فَتْحُ البابِ بالفعل.

هذا، ويرى الدكتور "تمَّام حَسَّان" أنَّ "هناك عَلاَقة مشابهة في المعنى، بين المبنيّ للمجهول والمطاوع، تجعل من الممكن أن يَحِلَّ أحدهما محلَّ الآخَرِ. فإذا أردتَ الإخبار عن كسْر الزجاج، ولم تعرف مَنْ كَسَرَهُ، أو تهتم به، فَلَكَ أن تقول: كُسِرَ الزجاجُ، أو انكسر الزجاجُ. والمعنى في الحالة الأولى أن الزجاج "وقع عليه الكسر"، وفي الحالة الثانية أن الزجاج "قام به الكسر". والفارق ضئيل دِلاليّاً، وإنْ كان خطيراً من الناحية النَّحْوية"(١).

ويوضّح الدكتور "تَمَّام" الفرق الضئيل دلاليّاً، الخطير نَحْويّاً، بين الفعل المبنيّ لِمَا لم يسمَّ فاعله، والفعل المطاوع، بقوله: " أمَّا أنه ضئيلٌ دلاليّاً، فواضحٌ من سمة السَّلْب في المعنيَيْنِ كليهما. وأمَّا أنه خطيرٌ نحويّاً، فَمَرْجع ذلكَ إلى عَلاَقة كُلٍّ من المبني للمجهول والمطاوع بمأخذه؛ لأن العَلاَقة بين المبنى للمجهول ومأخذه (المبني للمعلوم) علاقة تحويلية صرفية فقط... أما المطاوع فإن العلاقة بينه وبين مأخذه (غير المطاوع) فقد تكون تحويلية، وقد تكون تأويلية، أو بعبارة أخرى: قد تكون صرفية، وقد تكون دِلالية"(٢).

في هذا النَّصّ يوضّح الدكتور "تمَّام حسَّان" أن الفارق بين الفعل المبنيّ للمعلوم، والفعل المبنيّ للمفعول، فاروق تحويلي؛ والتحويل هنا صَرْفي ونَحْويّ.

(١) ضوابط التوارد (مقالة في كتابه: مقالات في اللغة والأدب)، ص ١٥٨.
ويؤكد هذه المشابهة، قول "جُرْجى زيدان" من أن «"التاء" في "تَفَعَّلَ" و"تَفَاعل"، و "ات" في "افْتَعَلَ" تُكْسِبَان الفعل معنى المطاوعة، الذي يُلْمَح فيه شيءٌ من معنى المجهول». [الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مراجعة الدكتور مراد كامل، طبعة دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ٨٩].

(٢) ضوابط التوارد (مقالة في كتابه: مقالات في اللغة والأدب)، ص ١٥٨.

ففي قولنا: أَعْطَيْتُهُ الكتابَ، وأُعْطِيَ الكتابَ، تحوَّل الفعل المبني للمعلوم، أو الفاعل (أَعْطَى) إلى فعل مبني للمفعول (أُعْطِيَ). وترتَّب على هذا حَذْفُ الفاعل، وإحلالُ المفعول محلَّه، وأصبح نائبَ فاعلٍ، ومعنى المفعولية يُلْمَح فيه.

أما عندما نقول: أَخَذَ الكتابَ، فإنَّ الضمير المستتر، بعد الفعل (أَخَذَ) هو فاعل بالأصالة، ولكنه يدل على أنه المستفيد. والمستفيد هو الذي أُسْنِدَ إليه الفعل، بحكم الدَّوْر الدلالي، الذي يتطلَّبه الفعل، وقيود الاختيار التي يحددها.

إن العَلاَقة الدّلالية قائمة على قيود الاختيار، فعندما نقول: أَعْطَيْتُ الولدَ الكتابَ فَأَخَذَهُ الولدُ، فإنَّ قيود الاختيار تتطلَّب أن يُسْنَدَ الفعل (أَعْطَى) إلى ثلاثة أدوار دلالية؛ هي: المُفِيد (تاء الفاعل)، والمستفيد (الولد)، وإفادة (الكتاب). وتوضّح قيود الاختيار أنَّ كُلاًّ من "المفيد والمستفيد"، يشترك في: مَلْمَح + إنسان. أما "الإفادة" فيشترط فيها أن تكون شيئاً قابلاً للإفادة، لذا يُقَال: أَعْطَى المدرّسُ التلميذَ كتاباً. فالمفيد هو "المدرّس، والمستفيد هو "التلميذ". أما "الإفادة" فتتمثَّل في "الكتاب".

أما الفعل المطاوع المقابل للفعل "أَعْطَى"، وهو "أَخَذَ"، فيشتَرِط دَوْرَيْنِ دِلاَلَيْنِ؛ أولهما: المستفيد، والآخَر: الإفادة؛ لذا يُقَال: أَخَذَ الولدُ الكتابَ. ففي هذا المثال يوجد دَوْرانِ دلاليانِ؛ هما: المستفيد، وهو "الولدُ"، والإفادة، وهي "الكتاب"، ولا يوجدُ مُفِيدٌ.

ولـمَّا كنا نستطيع أن نحوّل الفعل الماضي المبنيّ للمعلوم إلى فعل مبنيّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، بضمّ أَوَّلِه، وكسْر ما قبل آخِرِه، فإنَّ هذا يُعَدُّ عَلاَقة تحويلية صَرْفية. أما الحال في الفعل المطاوع فمختلفة، إذ إننا نستطيع الحصول عليه بالطريقة التحويلية الصرفية، بالحذف، أو بالزيادة؛ كزيادة نون الانفعال، في "انفَعَلَ"، وتاء الافتعال في "افتَعَلَ"، والمقطع "اسْت" في "استفعَلَ"؛ كما في قولنا: كَسَرْتُهُ فانكسرَ،

ومَدَدْتُهُ فامتدَّ، وأَطَلْتُهُ فاستطالَ(١).

أمَّا العَلاَقة التأويلية الدّلالية فلا تتوقفُ على إجراء صرفي معين، وإنما تقرّرُهَا سِمَات المعنى المعجميّ؛ كما في قولك: أعطَيْتُهُ فأخَذَ، وسَقَيْتُهُ فَشَرِبَ. والمقصود بسمات المعنى المعجميّ أن الأول يقتضي وقوع الثاني دائماً، ولكنَّ الثاني لا يتوقفُ، في كلّ الحالات على الأول، إذ لا يتوقفُ الأخذ على العطاء، ولا الشُّرْب على السُّقيا، ولا الذهاب على الصَّرْف، بخلاف الشراء، فإنه لا يتمُّ إلا مع وقوع البَيْع. ومن هنا يمكننا أن نقارن "صَرَفْتُهُ فذهَبَ" بـ "صَرَفْتُهُ فانصرفَ"، و "أنزلْتُهُ فَهَبَطَ" بـ "أَنزلْتُهُ فَنَزَل"(٢).

- **" إيثار القرآن الكريم لصيغة المطاوعة "** :

من المقرر المعلوم في الصرف العربيّ، دِلالة صيغة "انفَعَلَ" على معنى المطاوعة، واقتصارها عليه. والمتتبع لسياقاتها في النصّ القرآني، يجد دِلالتها على معنى المطاوعة واضحاً(*).

ولَّما كان لصيغة المطاوعة ما يقاربها، في المعنى والدّلالة، من صِيَغ البناء

(١) تُرَاجع: ضوابط التوارد (مقالة في كتاب: مقالات في اللغة والأدب)، ص ١٥٨، ١٥٩.

(٢) يُرَاجَع: الدكتور تمَّام حسَّان في مقالته: ضوابط التوارد، ص ١٥٩.

(*) من الأمور التي ينبغي أن تُوْضَعَ في الحُسْبَان، أنَّ وَزْن " انفَعَلَ "قد يُستخدم دونَ قَصْد المطاوعة، فيكون شبيهاً بـ "فَعَلَ"، إذ ليس في الكلام "انفعَلْتُهُ"؛ وذلك نحو: "انطَلَقَ"، و"انكَمَشَ"، "انجَرَدَ"، و"انْسَلكَ". [يُنظر: كتاب سيبَوَيْهِ ٤ / ٦٦، ٧٦، ٧٧، وشَذَا العَرْف في فن الصرف، لأحمد الحملاوي، ص٤٣-٤٤].

وفي هذا السياق، نجدُ أنَّ للنَّحْو العربيّ شروطاً، تَضْبِطُ تَوَارُدَ طائفةٍ من الألفاظ مع طائفة أخرى. هذه الشروط لا يكادُ بابٌ من أبواب النَّحْو، يخلو منها. وفي باب " اللزوم والتعدي "، فيما يخصّ المطاوعة، نجد النَّصَّ على عدم إتيان المطاوع إلا مِنْ فِعْلٍ، يمكنُ لمفعوله أن يَتَأَبَّى على قَبُول الحدث"، ومِنْ ثَمَّ لا يجوز: "انْقَتَلَ"، ولا "انْضَرَبَ". [يُرَاجَع: البيان في روائع القرآن، للدكتور تمّام حسَّان ١ / ٩٠، ٩١].

وفي هذا السياق أيضاً يقول: "سيبَوَيْهِ": «ربَّما استُغْنِيَ عن " انفَعَلَ " في هذا الباب، فلم يستعمل، وذلك قولهم: طَرَدْتُهُ فذهَبَ، ولا يقولون: فانْطَرَدَ، ولا فاطَّرَدَ. يَعْنى أنهم استَغْنَوْا عن لفظه بلفظٍ غيره، إذ كان في معناه». [الكتاب ٤ / ٦٦].

للمفعول، كان علينا تعليلُ اختيار النَّظْم القرآني لإحداهما. فإذا قرأنا قوله تعالى، في خطابه لنبيّه "موسى" عليه السلام: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ [سورة "البقرة" ٢ / من الآية ٦٠] وجدنا إحدى صِيَغ المطاوعة، مُمَثَّلَةً في كلمة "انْفَجَرَ"، التي علَى وَزْن "انفَعَلَ"، المتصلة بها تاء التأنيث المبسوطة.

وقد وردت في هذا السياق القرآني؛ "للدّلالة على سرعة استجابة ذلك الكون لأمر الله، وطواعيته وتأثره بكلمة الله تعالى له. (كُنْ) فإذا الكونُ كلّه قد انفرط عِقْدُه، في لحظةٍ خاطفةٍ؛ طواعيةً لأمر الله تعالى، فصدق سبحانه، إذ يقول: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ [سورة "القَمَر" ٥٥ / الآية ٥٠]"(١).

ويبدو لي أنَّ أبرز دلالات صِيَغِ المطاوعة هو السرعة، ولذلك يَرِدُ الفعل المطاوع معطوفاً بالفاء، الدالة على التعقيب والسرعة. وفي هذه الآية الكريمة – الآية الستين من سورة "البقرة" – كانت الفاء فصيحةً؛ لأنها أَفْصَحَتْ عن فعلِ شرطٍ محذوف؛ هو: وإذا قلنا اضرِبْ... فَضَرَبَ فانفجرَتْ(٢)؛ أي أنَّ الانفجار تَرَتَّبَ على الضرب. وبعبارة أخرى: إنه عندما ضَرَبَ "موسى"، عليه السلام، بعَصَاهُ الحَجَرَ، تَلاَ ذلك مباشرة الانفجارُ، أو حَدَثَ الانفجار بسرعة.

ومع أنَّ سبب السُّرْعَة هنا، هو "الفاء"، وليست صيغة المطاوعة هي سبب السُّرْعة؛ لأن الفاء تدل على التعقيب والسرعة، وصيغة المطاوعة تدل على حدوث الانفجار، ومِنْ ثَمَّ يكون التركيب الأساس للجملة القرآنية؛ هو: "فَقُلْنَا اضربْ

(١) يُنظر: "من بلاغة التعبير القرآني"، للدكتور ربيعي عبد الخالق (مقالة منشورة في كتاب: "قراءات في الأدب واللغة" مقالات كتبها أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغة العربية، كلية الآداب – جامعة طنطا، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م) ص ٢٧٩.

(٢) "الفاء الفصيحة" تسمية أطلقها "الزمخشري"، على هذه الفاء، لأنها لا تقعُ إلا في كلامٍ بليغ. [يُرَاجع: الكشاف ١ / ١٣٥ (طبعة مكتبة مِصْر)].

بعصاك الحَجَرَ، فَضَرَبَ فانفجرتْ منه – فإنه لَيَبْدو لي أنَّ كثرة التصاق "الفاء" بصيغة المطاوعة، وسَبْقِها لها؛ كما في قولنا: كَسَرْتُهُ فانكَسَرَ، وَمَدَدْتُهُ فامتدَّ، ودَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ، تُشْرِبُهُا معنى السرعة. ومن هنا فلا بأسَ عندى من كَوْن "السرعة" آتيةً من مجاورة صيغة المطاوعة لهذه الفاء،الدالة على التعقيب والسرعة.

ومن الأمثلة أيضاً على اختيار السياق القرآني، لإحدى صِيَغ المطاوعة؛ وهى صيغة "انفَعَلَ"؛ قوله جلَّتْ قُدْرَته: ﴿ وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ ﴾ [سورة " التكوير " ٨١/ الآية الثانية]، وقوله سبحانه: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ وَإِذَا الكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ ﴾ [سورة " الانفطار " ٨٢/ الآيتانِ الأولى والثانية]، وقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّت ﴾ [سورة "الانشقاق" ٨٤/ الآية الأولى]. ففي هذه الآيات المختلفة، وردت صيغة المطاوعة " انفَعَلَ "، المتصلة بها تاء التأنيث المبسوطة، ممثَّلةً في: "انكَدَرَتْ"، و"انفَطَرَتْ"، و"انتَثَرَتْ"، و"انشَقَّتْ"؛ للدلالة على التأثُّر والاستجابة والمطاوعة لأمر الله، جَلَّت قُدْرته، وفِعْله[1]. ويبدو لي أنَّ القرآن الكريم يُؤْثِرُ هذه الصيغة (اِنْفَعَلَ) الدالة على " المطاوعة "؛ لإيضاح الأثر دائماً، كما تبيَّنَ في الآيات الكريمة السابقة[2].

" إيثار النَّظْم الحكيم لصيغة المبني للمفعول " :

إنَّ الإعجاز البياني للنصّ القرآني يتمثل في أشياء كثيرة؛ من أهمها – فيما يبدو لي– دِقّة اختيار المفردة، أو الصيغة، أو التركيب. وإذا اختار النص القرآنيّ

(١) يُنظر: " من بلاغة التعبير القرآني "، للدكتور ربيعي عبد الخالق (مقالة منشورة في كتاب: " قراءات في الأدب واللغة " مقالات كتبها أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغة العربية، كلية الآداب – جامعة طنطا، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م) ص ٢٧٩.

(٢) ولكنْ مِنَ الباحثين المتأخرين مَنْ ذهب إلى أنَّ " اِنْكَدَرَ "؛ في قوله جلَّت قُدْرته: ﴿ وإذا النجوم انكدرت ﴾ جاءت على وزن " اِنْفَعَلَ " لغير المطاوعة، نحو: " اِنْطَلَقَ ". [يُرَاجَع: الشيخ محمد عبدالخالق عُضَيْمة في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤/ ٣٩٢، طبعة دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م].

صيغة معينة، وعَدَلَ عن أخرى، فلاشكَّ في أنَّ لذلك أسباباً ومقتضياتٍ، إذ إنَّ لكلّ كلمةٍ في القرآن الكريم سياقاً يستدعيها، ومقاماً يطلبها.

وفي سياق بحثنا هذا، نجد النَّظْم الحكيم يُؤْثِرُ اختيار صيغة الفعل المبنيّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، في سياقات كثيرة؛ منها قوله جَلَّتْ قُدْرته: ﴿أَفَلاَ يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [سورة "الغاشية" ٨٨/ الآيات ١٧–٢٠]. وبلاغة اختيار صيغة الفعل المبنيّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، الوارد في أربعة مواضعَ، في هذه الآيات الكريمة، يتمثل في تغييب الفاعل، الذي يُنكره أولئك الكفار، ويَجْحَدُونه، "وذلك لتركيز الاهتمام بالحدث (الفعل)، وإفساح مجال التأمُّل، والتفكر، أمام هذه العقول الصَّدِئة، وتلك القلوب الخَرِبة؛ لتتبصَّر وتدركَ ما تبرهن عليه هذه المخلوقات، وتلك العجائب، من دلائل القدرة، وإعجاز الصَّنْعة، فتستنير بصائرهم وتقودهم إلى الإيمان بجلال الخالق، والإذعان لسلطانه – سبحانه وتعالى"(١).

إنه لينبغي على الدارس تعليل وُرود اللفظة على صيغة معينة، في النظم الحكيم، فإذا وَجَدَ مثلاً اللفظة واردة على صيغة الفعل المبنيّ للمفعول، مثلاً، وَجَبَ عليه دراسة سياق اللفظة اللغوى، وسياقها الاجتماعي، لتفسير ذلك الورود.

والحقُّ يقتضي القول: إنَّ بعض مفسّري القرآن لم يلتفت إلى هذه الناحية إلا نادراً. ومن هذه النُّدْرة تعليل "أبي حيان الأندلسي" للتعبير بالفعل المبنيّ للمفعول (عُفي)، في قوله جَلَّ ثناؤه: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [سورة "البقرة" ٢/ من الآية ١٧٨]، بقوله: "بُنِيَ الفعل هنا للمفعول؛ ليَعُمَّ

(١) يُراجع: "من بلاغة التعبير القرآني"، للدكتور ربيعي عبد الخالق (مقالة منشورة في كتاب: "قراءات في الأدب واللغة" مقالات كتبها أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغة العربية، كلية الآداب – جامعة طنطا، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م) ص ٢٧٨، ٢٧٩.